

٢٦٧٣٠

٢٠٢١/٨/١٨

إلى / وزارة الصناعة والمعادن / الدائرة الادارية والمالية

م / وصف وظيفي

تهديكم هذه الوزارة أطيب تحياتها

كتابكم المرقم ٢٧٢٧٨ في ٢٠٢١/٧/٨ الوارد الينا بتاريخ ٢٠٢١/٧/١٢ على الرغم من انه لم يتضح لنا السند القانوني بمنح المستفسر عنها وظيفة (مدير حسابات) التي تقع بالدرجة (الثالثة) على اساس شهادة الدراسة الاعدادية ومع ذلك فإن أعمامنا المرقم ١١٣١ في ٢٠١٩/١/٢٠ ومرفقة الوصف الوظيفي المعد من قبل وزارة التخطيط/ المركز الوطني للتطوير الإداري وتقنية المعلومات تضمن الإشارة إلى أعمامنا المرقم ١٥٩٩٧ في ٢٠١٨/٧/١٩ عند تعديل العناوين الوظيفية وفقا للعناوين الواردة بالجدول الملحق بالقانون رقم (٧٧) لسنة ٢٠١٧ وان أعمامنا الأخير صدر لتصحيح أوضاع الموظفين الذين يشغلون وظائف لا تنسجم مع اختصاص الشهادة المعينين على أساسها لأول مرة والتطبيقات الخاطئة للإدارة حيث اجاز منحهم وظائف تعادل وظيفتهم وبنفس الدرجة وحسب اختصاص الشهادة الحاصلين عليها قبل التعيين، وان ترفيعهم الى الوظيفة الأعلى ضمن المسلك الجديد يقتضي ان يكون بعد اكتسابهم الخبرة المطلوبة وانه جاء استثناء من المبدأ القانوني ولمعالجة الأخطاء الإدارية واستمرار الموظف في اشغال وظائف لا علاقة لها باختصاص الشهادة الحاصل عليها .. وان المقتضى على اقل تقدير ان يكمل الموظف المشمول به المدة الاصغرية المطلوبة ضمن العنوان الجديد والتدرج الوظيفي الجديد عند ترفيعه الى الوظيفة الاعلى لمنحه الخبرة الكافية التي تؤهله للترقية الى الوظيفة الاعلى ولا سيما ان كل الترفيعات كانت في ضوء العنوان الوظيفي الذي لا ينسجم مع اختصاصه ... عليه فإن ما جاء بأعمامنا انفا " ينسجم مع التطبيقات بما لا يؤثر على مستوى الاداء في دوائر الدولة هذا من جهة (ومن جهة اخرى ان المستفسر عنها حاصلة على شهادة البكالوريوس (علوم سياسية) اثناء الخدمة والتي لم يتم اعتمادها حسبما ورد بالفقرة (٢) من كتابكم اعلاه وان موضوع الموظف الحاصل على شهادة اثناء الخدمة في الاختصاص محكوم بالقانون (١٠٣) لسنة ٢٠١٢ والضوابط الصادرة استنادا" له وبموجب الفقرة (ثانيا") من اعمامنا المرقم ٦٥٧٥٦ في ٢٠١٥/٨/٣ فقد تضمنت ان الموظف الحاصل على الشهادة قبل نفاذ القانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٨ يعد مشمولاً بالتسريع مادام قد حصل على الشهادة اثناء الخدمة .

..... مع التقدير

محمد حمزة مصطفى

مدير عام الدائرة القانونية

٢٠٢١/٨/